

منظمة العفو الدولية

April 1995

إبريل/نيسان ١٩٩٥ - المجلد ٢٥ - العدد الرابع

النشرة الإخبارية



© B. Barbey/Magnum

اللاجئون الاكراد يناضلون من أجل الحياة في الجبال الواقعة على الحدود التركية منذ ١٩٩١. لقد كابد الاكراد انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان على أيدي الحكومة العراقية. وهم الآن ضحية لخيانة زعمائهم الذين نقضوا مراراً وعودهم باحترام حقوق الإنسان.

العراق

الأكراد يقاسون الانتهاكات على أيدي زعمائهم

في هذا العدد
الأخبار ٢
لهند

بعد انتظار دام ١٧ عاماً تبدأ قضية أرشانا غوها ضحية التعذيب

تحت
الأضواء ٣

النقابيون يواجهون الاضطهاد في شتى أنحاء العالم بسبب نضالهم من أجل حقوق العمال

مناشدات
عالمية ٧

جمهورية كوريا تشاد المكسيك

ومنع كلا الحزبين «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» إجراء تحقيقات فعالة في مجموعة كبيرة من الانتهاكات. وقد اغتيل عدة أعضاء في الجهاز القضائي وتلقى آخرون تهديدات بالقتل. ولم يُقدّم أحد إلى العدالة لتحديد مسؤوليته عن أي من هذه الجرائم التي جاء ذكرها في تقرير منظمة العفو الدولية.

وفي أثناء - وبعد - الاشتباكات المسلحة التي جرت على نطاق واسع بين الأحزاب السياسية الكردية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ ومايو/أيار ١٩٩٤، وردت تقارير عن حالات كثيرة لمعتقلين يجري تعذيبهم، ومحاربن قُتلوا وهم في الحجز. كما أن بعض المدنيين تعرضوا للاعتقال بسبب اتهامهم السياسي وتم تعذيبهم.

إن السلطة الإدارية الكردية مسؤولة أيضاً عن التعذيب الذي يقع ضد المعتقلين بمقتضى القانون العادي، وعن المعتقلين السياسيين الذين يُودعون في الحجز التابع للشرطة المدنية وقوات الأمن الداخلي. ومنذ مارس/آذار ١٩٩٢ أصدرت المحاكم الجنائية ما لا يقل عن ٣٤ حكماً بالإعدام، واتسع نطاق عقوبة الإعدام ليشمل جريمتين جديدتين.

وتحت منظمة العفو الدولية الزعماء السياسيين الأكراد على وضع حدٍ لتفشي انتهاك حقوق الإنسان، وكفالة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. كما تطلب المنظمة من الأحزاب السياسية الإقلاع عن ممارسة الاعتقال السري، وحل «فرق الاغتيالات» التابعة لها. ■

في المنطقة. إلا أن أوضاع هذه الحقوق أخذت في التدهور مع استفحال الأزمة السياسية في كردستان العراق، وهي الأزمة التي ساهم في نشوبها إخفاق الحزبين السياسيين الرئيسيين، وهما «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، في الاتفاق على نظام لاقتسام السلطة. ويستند تقرير منظمة العفو الدولية المكون من ١٤٠ صفحة إلى دراسة أجريت على مدى السنوات الثلاث الماضية، وتضمنت خمس زيارات إلى المنطقة لتقصي الحقائق. وتعتمد الأدلة التي جمعت على لقاءات مع عشرات من المعتقلين، والمعتقلين السابقين، وأقارب وأصدقاء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وضحايا التعذيب، وشهود العيان. ويشمل التقرير أدلة طبية تؤيد ادعاءات التعذيب. وأثناء هذه الزيارات أجرت المنظمة أيضاً محادثات مع القادة السياسيين ومسؤولي السلطة الإدارية، وقد تعاون كثير منهم مع منظمة العفو الدولية.

إن منظمة العفو الدولية تحتل «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» المسؤولية عن غالبية انتهاكات حقوق الإنسان، فهما يسكان بمقاييد السلطة في المنطقة. وقد قامت قوات تعمل تحت سيطرتهم بتعذيب أشخاص محتجزين رهن الاعتقال السري، واغتيل خصوم سياسيين، وتنفيذ عمليات قتل أخرى دون أن يلحقها أي عقاب. وارتكبت «الحركة الإسلامية في كردستان العراق»، وهي القوة السياسية الثالثة في المنطقة، انتهاكات مماثلة.

اتهمت منظمة العفو الدولية السلطة الإدارية الكردية والأحزاب السياسية الكردية بارتكاب انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد أفراد شعبيهم خلال السنوات الثلاث الماضية. وتشمل هذه الانتهاكات عمليات قتل متعمدة وغير قانونية، وعمليات إعدام بعد «محاكمات» معجلة، واستخدام الإعدام كعقوبة، والتعذيب، وسوء المعاملة، واعتقال المشتبه في أنهم معارضون سياسيون، وفيهم من يُحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي.

وقد قالت منظمة العفو الدولية، في تقرير رئيسي عن حقوق الإنسان في كردستان العراق نُشر في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٥، ما يلي: «على مدى سنوات، عانى الشعب الكردي معاناة رهيبية من انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الحكومة العراقية، والآن يجري انتهاك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم على أيدي زعمائهم السياسيين أنفسهم. ويساور الأكراد إحساس عميق بأنهم ضحية الخيانة حينما يبتين لهم على نحو جلي أن عود قادتهم بالحفاظ على حقوق الإنسان واحترامها لم تكن سوى بريق كاذب».

في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، وبعد ستة أشهر من الانتفاضة الجماعية في العراق، انسحبت القوات الحكومية من غالبية مناطق كردستان العراق، التي أصبحت منذ ذلك الحين تحت سيطرة قوات المعارضة الكردية. وفي البداية، أخذ عدد من التدابير الإيجابية لكفالة توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان

المحكمة تنظر في قضية تعذيب بعد انتظار دام ١٧ عاماً

أخبار قصيرة

◆ قُتل غريغوريو أوردونيز في يناير/كانون الثاني، بإطلاق الرصاص عليه من مسافة قريبة، وهو المتحدث باسم «الحزب الشعبي» في إقليم الباسك واحد أعضاء شبكة للناشطات الخاصة بعقوبة الإعدام، في سان سباستيان بإسبانيا، والمنتقاة عن منظمة العفو الدولية. وأعلنت «جماعة إقليم الباسك المسلحة» المعروفة باسم «إيتا» مسؤوليتها عن الحادث. وقد قام غريغوريو بعمل جليل في الدعوة للإجراءات الهادفة إلى إلغاء عقوبة الإعدام الواردة في قانون العقوبات العسكري الإسباني. وتوجد في البرلمان في الوقت الراهن ثلاثة مشروعات قوانين لإلغاء هذه العقوبة. ومنظمة العفو الدولية تدين بلا تحفظ الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات السياسية المسلحة من قبيل عمليات القتل للتعصبة والتصفية.

◆ جذبت منظمة العفو الدولية نداءاتها إلى السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعماء صرب البوسنة لكي يُقَدِّمُوا إلى العدالة الأشخاص الذين اختطفوا ٣٧ مواطناً من الصرب والجبل الأسود. وكان ١٧ مسلماً قد اختطفوا، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢، من حافلة في الأراضي البوسنية الخاضعة لسيطرة الصرب. وبعد ذلك بخمسة أشهر، اختطف ٢٠ مسلماً وضابط يوغوسلافي متقاعد من أحد القطارات أثناء عبوره إلى أراضي بوسنية كانت أيضاً تحت سيطرة قوات صرب البوسنة. ولا يزال مصير جميع من اختطفوا في الحادثتين غير معروف.

◆ في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، زار وفد من منظمة العفو الدولية كمبوديا للقيام بعمل بحثي في أوضاع حقوق الإنسان ومقابلة كبار مسؤولي الحكومة. وقد نُشرت النتائج التي توصل إليها في مارس/آذار داخل تقرير يصف تدهور أوضاع حقوق الإنسان منذ مجيء الحكومة الحالية إلى السلطة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣. لمزيد من التفاصيل عن هذه الزيارة، يرجى الاطلاع على عدد الشهر القادم من هذه النشرة.



أرشانا غوها أثناء فترة الاستشفاء في كوبنهاغن

وأخيراً وجه أحد القضاة في كلكتا في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ اتهامات بالاعتداء ضد اثنين من ضباط الشرطة، وأحدهما هو النائب السابق لقائد شرطة المدينة، وبدأت المحاكمة. وأنكر الضابطان تهمة الاعتداء. ولا تزال المحاكمة مستمرة، ولم تدل أرشانا غوها بعد بشهادتها.

ومنظمة العفو الدولية تشعر بالقلق الشديد إزاء محاولات الشرطة التستر على مرتكبي التعذيب وفقاً للادعاءات، للحيلولة دون تقديمهم إلى العدالة، وتراقب المنظمة عن كثب تطورات المحاكمة. ولمزيد من التفاصيل عن القضية في الفترة السابقة على المحاكمة، انظر وثيقة: «أرشانا غوها - ١٦ عاماً في انتظار العدالة: التقاد آليات الإنصاف السريع والفعال لضحايا التعذيب»، ورقمها ASA 20/08/94، وصدرت في مارس/آذار ١٩٩٤.

بدأت في فبراير/شباط ١٩٩٥ المحاكمة التي انتظرتها أرشانا غوها لمدة ١٧ عاماً، وذلك بعد توجيه اتهامات بالاعتداء ضد اثنين من ضباط الشرطة في كلكتا.

كانت أرشانا غوها ناظرة لإحدى المدارس الثانوية في كلكتا عندما اقتادتها الشرطة إلى الحجز في يوليو/تموز ١٩٧٤، وكان عمرها آنذاك ٣٣ سنة. وقد اعتُقلت بدلاً من أخيها الذي اعتقدت الشرطة أنه متورط مع «النكاليين»، وهم جماعة يسارية معارضة مسلحة.

وخلال ثلاث سنوات من وجود أرشانا بالحجز دون اتهام أو محاكمة، تعرضت للضرب بالعصي وللركل والحرق بالسجائر، وهُددت بالاعتصاب. ونتيجة للتعذيب أصيبت ساقها بالشلل وغادرت السجن على كرسي متحرك في مايو/أيار ١٩٧٧. ثم ساعدها العلاج الطبي المكثف الذي تلقت في الدائرك على استعادة القدرة على المشي.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨، أمر أحد القضاة بإحالة خمسة من ضباط الشرطة إلى المحاكمة بتهمة جنائية مختلفة أمام محكمة جنايات. وقد استخدم الضابط المسؤول، الذي كان منذ ذلك الحين قد رُقي إلى رتبة أعلى، جميع السبل القانونية لعدم إحالة القضية إلى المحاكمة. أما الضباط الخمسة الذين يُدعى تورطهم فقد تُوفي ثلاثة منهم منذ ذلك الوقت، وتقاعد ضابط رابع، بينما بقي ضابط واحد في الخدمة.

وفي عام ١٩٨٨، أسقطت المحكمة العليا في كلكتا القضية على أساس أنها تجاوزت المهلة الزمنية التي يجوز خلالها إحالة القضايا الجنائية إلى المحاكمة. ولم تكن أرشانا غوها قد أُتيحت لها الفرصة للإدلاء بشهادتها، فاستأنفت الحكم وقُبل طلب الاستئناف. وفي فبراير/شباط ١٩٩٤، وبينما لم يكن ثمة موعد قد تحدد بعد لنظر القضية بالمحاكمة، أعربت المحكمة العليا عن قلقها من هذا التأخير، وأصدرت أمراً إلى المحاكم بالمضي قدماً في إجراءات المحاكمة.

جنوب إفريقيا

مخاطر العنف السياسي تتفاقم في إقليم كوازولو - ناتال

قريبة في منطقة الساحل الجنوبي تُعتبر موالية «للمؤتمر الوطني الإفريقي»، مصرعهم عندما هاجم بيوتهم نحو ١٠٠ رجل مسلحين تسليحاً ثقيلاً في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. وعلى الرغم من أنه سبق تحذير الشرطة قبل ذلك بعدة أيام من أن ثمة هجوماً يُحتمل وقوعه، فإنها لم تتخذ أي خطوات لحماية الأهالي. وفي ٢٠ يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، أفرجت المحكمة العليا في مدينة دربان بكفالة عن أربعة من أعضاء «حزب حرية إنكثا»، بعد توجيه الاتهام إليهم بارتكاب هذه المذبحة.

وفي حادثة أخرى، تعرض ١٠ مؤيدي «الحزب حرية إنكثا» للتعذيب على أيدي أعضاء «قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا» الذين ألقوا القبض عليهم بتهمة حيازة أسلحة نارية غير مرخصة في بلدة لوسكوب، الواقعة في وسط البلاد، في يناير/كانون الثاني. وقد أقام الضحايا دعوى تتضمن اتهامات بالاعتداء ضد المتورطين من أفراد «قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا».

آخرين اعتُبروا من خصوم «حزب حرية إنكثا». وقد تورطت أيضاً وحدات بعينها من «قسم الاستقرار الداخلي» التابع «لجهاز شرطة جنوب إفريقيا» في أعمال عنف ضد أعضاء «المؤتمر الوطني الإفريقي»، بينما تورط بعض أعضاء «قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا» في انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبوها ضد مؤيدي «حزب حرية إنكثا».

وقد نشأت أجواء من التوتر حول تشكيل أجهزة الحكم المحلي المقترحة ووظيفتها. وقد عمد بعض الزعماء التقليديين المتحالفين مع «حزب حرية إنكثا» في شمال الإقليم، بمساندة من أفراد قوة شرطة «الوطن» السابقة وأفراد القوات شبه العسكرية، إلى إجبار بعض العائلات على الفرار، ويُعتقد أن العائلات المذكورة من مؤيدي «المؤتمر الوطني الإفريقي» أو ممن اشتركوا في التغييرات في الحكومة المحلية.

وفي حادثة توضح عاقبة غياب دور فعال للشرطة، لقي ١٥ شخصاً من أهالي غسيلما، وهي

تستعد جنوب إفريقيا لانتخابات الحكم المحلي في أكتوبر/تشرين الأول، ومع ذلك فتمة بواعث للقلق من تزايد أعمال العنف في إقليم كوازولو - ناتال، مما يهدد التحول النهائي إلى الحكم الديمقراطي. وقد رُصد مالا يقل عن ١٢٠ من حوادث القتل السياسي خلال يناير/كانون الثاني ١٩٩٥.

في كوازولو - ناتال، حيث تخضع الحكومة الإقليمية والمجلس التشريعي لسيطرة «حزب حرية إنكثا»، استمر العنف السياسي منذ انتخابات إبريل/نيسان ١٩٩٤، وسط مزاعم بارتكاب أفراد قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان لها دوافع سياسية. ولَب المشكلة هو عدم تحلي قوات الأمن بالحياد. فقد أدى التأخير في إدماج قوة شرطة «وطن» كوازولو السابقة في «جهاز شرطة جنوب إفريقيا» الوطني إلى استمرار قوة «الوطن» في ممارسة عملها بشكل مستقل، وتحت قيادة ضباط يُشتبه في تورط بعضهم فيما قامت به «فرق الاغتيالات» من عمليات قتل لأعضاء «المؤتمر الوطني الإفريقي»، ولأشخاص

تحت الأضواء

النقايون هدفاً لانتهاكات حقوق الإنسان



© Propperfoto/Reuter

حوالي ٣٠٠ عامل في مسيرة باحد الشوارع في مدينة سوراكارتا في وسط جاوة لول فبراير/شباط ١٩٩٤. خلال إضراب للمطالبة بزيادة الأجور. وقد شهدت إندونيسيا المزيد من القلاقل في قطاع الصناعة في السنوات الثلاث الماضية، واعتُقل عشرات من النقابيين.

وتدافع عن الحقوق الأساسية للنقابات العمالية. وثمة اتفاقيتان لمنظمة العمل الدولية يمكن في حالة التصديق عليهما ووضعهما موضع التنفيذ، أن تعمل على حماية النقابيين والعمال من انتهاكات حقوق الإنسان: أولاهما هي الاتفاقية (رقم ٧٨) الخاصة «بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي»، والأخرى (رقم ٩٨) وهي خاصة «بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية».

إن منظمة العفو الدولية تدعو كافة الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إلى التصديق على هاتين الاتفاقيتين إذا كانت لم تفعل ذلك بعد، وإلى اتخاذ خطوات فورية لوضعهما موضع التنفيذ إذا كانت قد صدقت عليهما.

وتقوم منظمة العفو الدولية كل عام بتوثيق حالات خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان ارتكبت ضد النقابيين. وسوف يأتي فيما يلي عرض لبعض حالات الذين استهدفتهم السلطات في العام المنصرم. ومنظمة العفو الدولية تحت أعضاءها على التحرك من أجل هؤلاء الأشخاص، الذين فقدوا حريتهم أو حياتهم دفاعاً عن حقوق النقابيين.

الوحيدة التي تقف بين عامة العمال وأصحاب الأعمال الذين غالباً ما تساندهم السلطات. ولكن النقابيين عندما يضطلعون بدورهم للنضال في سبيل حقوقهم ينظر إليهم أحياناً أصحاب السلطة باعتبارهم خطراً من الأخطار، مما قد يترتب عليه أن يفقدوا وظائفهم - وربما يكلفهم هذا أيضاً حريتهم، بل وأرواحهم نفسها.

المسؤولية

ينبغي على المنظمات الدولية، مثل منظمة العفو الدولية، أن تضطلع بمسؤولية جماعية دفاعاً عن النقابيين في شتى بقاع العالم ضد انتهاكات حقوق الإنسان. إن من واجبنا أن نتكلم بصراحة عندما يوضع قادة العمال في السجن زوراً أو يتعرضون للتعذيب أو «الاختفاء» أو القتل. ويجب علينا أن نمارس الضغط على الحكومات لكي تدافع عن أولئك الذين يدخلون في تنظيمات نقابية للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المشروعة، لا أن تهاجمهم.

إن منظمة العمل الدولية وكالة تابعة للأمم المتحدة تسعى لكفالة الوفاء بالحد الأدنى من المعايير الخاصة بالعمل في شتى بلدان العالم،

بدأ العمال في شركة مصر للغزل والنسيج بمدينة كفر الدوار في مصر اعتصاماً في ٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤؛ وجاء هذا التصرف من جانبهم، والذي بدا سلمياً ملتزماً بالنظام، ليعبر عن احتجاجهم على قرارات للإدارة بتغيير قواعد العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالإجازات المرضية، والعطلات الرسمية، وصرف المكافآت، وإجراءات الجزاءات. كما طالب العمال باستقالة رئيس مجلس الإدارة.

وفي وقت مبكر من صباح يوم الأحد ٢ أكتوبر/تشرين الأول، سمعت أسر العمال أنباء تفيد بأن قوات الأمن اقتحمت المصنع. واتضح بعد ذلك أن هذه الأنباء غير صحيحة، إلا أن كثيراً من أقارب العمال تجمعوا على أحد الجسور القريبة من المبنى. ويبدو أن قوات الأمن أطلقت الرصاص في الهواء محاولة منها لفض التجمع، ثم أطلقت الرصاص على الجموع، فأصيب أشخاص كثيرون.

وفي وقت لاحق من ذات الصباح، حاول أقارب العمال توصيل الطعام إلى المضربين، فرفضت قوات الأمن السماح للأسر بدخول المصنع وقامت، حسبما ورد، بإلقاء الطعام في إحدى الترع القريبة. وأعقب ذلك اندلاع مظاهرة واشتباكات، وألقيت الأحجار على رجال الأمن الذين ردوا على ذلك باقتحام المنطقة السكنية وإطلاق الرصاصات المطاطية والغاز المسيل للدموع دون تمييز، فقتل طفل عمره تسع سنوات يدعى محمد عزت فودة.

وذكر أن قوات الأمن دخلت المصنع وضربت الموجودين داخله. وبعد مغادرتهم المصنع أطلقوا - على ما يبدو - الطلقات المطاطية بصورة عشوائية على الحشود الممتعة. وقتل كل من عبد الحميد شيبوب، وعمره ٣٢ سنة؛ ومحمد محروس، وعمره ٣٨ سنة؛ وعبد القادر عبد المنعم، وعمره ٢٨ سنة. وأصيب عشرات آخرون، بينما أصيب تسعة أشخاص بجراح في أعينهم، وتروكوا عرضة لخطر فقدان أبصارهم.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، استجيب معظم مطالب العمال، وأنهوا اعتصامهم. وكان أربعة أشخاص قد قتلوا، وأصيب عشرات آخرون. وألقي القبض على ما لا يقل عن ٧٠ شخصاً احتجزوا على مدى بضعة أسابيع قبل أن يُخلى سبيلهم بكفالة.

إن هذه الحادثة مثال لما تسببه إدارة العلاقات الصناعية باستخدام القوة من تكلفة بشرية. وهو ليس مثلاً منفرداً، فالنقايون كثيراً ما يسقطون ضحايا بسبب نضالهم من أجل حقوق زملائهم. وهم في مواجهتهم لما يجري من استغلال في موقع العمل يدخلون في تنظيمات نقابية للدفاع عن أنفسهم، وللحصول على أجور وشروط للعمل معقولة. وهم في كثير من الأحيان القوة



الصين

على الرغم من مكابدة النشطاء العماليين في الصين لاضطهاد لا هوادة فيه، فإن ذلك لم يكن ليردعهم. وقد أنشئت في عام ١٩٩٤ جماعة مستقلة لحقوق العمال، وهي «رابطة حماية حقوق العمال». وقد قصد مؤسسو الرابطة، فيما قصدوا، إلى إنشاء شبكة معلومات على مستوى الدولة كلها من أجل تدعيم حماية حقوق العمال، وتوفير تنظيم شعبي يقوم بالوساطة للمساعدة في تسوية النزاعات المتعلقة بالعمل. غير أن الشرطة ألقت القبض سراً على العديد من مؤسسي الرابطة في مارس/آذار ١٩٩٤، وذلك قبل تقدمهم لتسجيلها رسمياً ببضعة أيام.

فقد اعتُقل سراً في ٢ مارس/آذار ١٩٩٤ يُوان هونغ بنغ، وهو محاضر في القانون بجامعة بكين وأحد كبار الكافلين «لرابطة حماية حقوق العمال». وبعد ذلك يوم واحد، وُضع في الحجز شو غوشيانغ، وهو محام وأحد كافلي الرابطة المذكورة. وفي مايو/أيار اعتُقل ليو نيان شون، وهو أحد مؤسسي الرابطة، واحتجز لمدة أربعة أشهر دون اتهام قبل أن يُطلق سراحه. وحتى أوائل ١٩٩٥ كان يُوان هونغ بنغ لا يزال محتجزاً دون اتهام، بينما لحكم على شو غوشيانغ في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ بعقوبة «التوعية من خلال العمل الشاق» لمدة ثلاثة أعوام، وهذا شكل من أشكال الاعتقال الإداري الذي يُفرض دون اتهام أو محاكمة.

وفي مايو/أيار ١٩٩٤، قُبض على شانغ لين، وهو أحد النشطاء العماليين وعضو رئيسي في «رابطة حماية حقوق العمال» في إقليم أنهوي، وحُكم عليه في سبتمبر/أيلول بعقوبة «التوعية من خلال العمل الشاق» وذلك لمدة ثلاثة أعوام. وقد روى في رسالة منه، جرى تهريبها من معسكر العمل الذي احتُجز فيه، أن أحد الحراس ركله ولكمه وأنه أخضع للصدّات الكهربائية. وتفيد التقارير أن حالته الصحية سيئة، وأن طلبه العلاج الطبي قد رُفض.

وفي نهاية مايو/أيار ١٩٩٤ احتُجز وانغ شونغ شيو، وهو أحد المشاركين في تأسيس «رابطة حماية حقوق العمال»، وطالب دراسات عليا في القانون بجامعة بكين. وطبقاً لبعض المصادر فقد أفرج عنه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ إفراجاً مشروطاً بحسن السلوك ثم لجأ إلى الاختباء بعد ذلك. ولا يُعرف مكان وجوده حالياً.

أما شياو ييغوانغ، وهو كافل آخر من كافلي «رابطة حماية حقوق العمال»، فقد اعتُقل «للإيواء والتحقيق» في إبريل/نيسان ١٩٩٤ - ويُعدّ هذا شكل من أشكال الاعتقال الإداري - بسبب «أنشطته غير المشروعة». وحسبما أفادت زوجته، فقد كان ضعيفاً ومعتل الصحة قبل القبض عليه، ولم يُسمح له بالزيارات العائلية.

وفي يوليو/تموز ١٩٩٤، قُبض على ليو هوان وين، بسبب ما ذُكر من ارتباطه مع منشقين منخرطين في أنشطة عمالية غير رسمية. ثم حُكم عليه في أغسطس/آب، دون اتهام أو محاكمة،



رجال الشرطة يضربون أحد الألبانيين في برستينا عاصمة كوسوفو، لثناء الاحتجاجات التي اندلعت ضد إغلاق المدارس والجامعة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢

٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، عندما سُحبت هذه الحراسة دون إبداء أسباب ذلك. وكان رودريغو فلوريز عامل بناء ونقائياً وناشطاً سياسياً. وتحت منظمة العفو الدولية الحكومة الكولومبية على أن تكفل حماية حياة النقابيين، واتخاذ خطوات فورية لتسريح الجماعات شبه العسكرية.

جنوب إفريقيا

كان بهيكي نتولي، رئيس «مجلس نقابات جنوب إفريقيا» ورئيس «المؤتمر الوطني الإفريقي لمنطقة كوازولو - ناتال بالساحل الشمالي»، واحداً من النقابيين الذين استُهدفوا لمحاولات الاغتيال في هذا الإقليم من دولة جنوب إفريقيا.

لقد كانت حياة بهيكي في خطر منذ أغسطس/آب ١٩٩٢ على الأقل، عندما تعرض منزله في موطن إسكيبهاواين لهجوم من رجال مسلحين لهم صلة بقوات الشرطة في «وطن» كوازولو. وبالرغم من أنه في ظل الدستور الجديد لجنوب إفريقيا لم يعد ثمة وجود لـ «الأوطان»، إلا أن قوات شرطة «وطن» كوازولو المذكورة استمرت في العمل ككيان مستقل بعد انتخابات إبريل/نيسان ١٩٩٤ وحتى فبراير/شباط ١٩٩٥. ونتيجة لهجوم أغسطس/آب ١٩٩٢ على بيت بهيكي نتولي وما تعرض له من تهديدات، فقد اضطر للعيش مختبئاً، كما تعرض أفراد آخرون من أسرته لهجمات.

وفي ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، قُتل غريس نتولي والدة بهيكي عندما هاجم رجال مسلحون الضيعة الخاصة بالأسرة في منطقة متوتوبا. كما قُتل أيضاً ثولاني ماثا، عمره ١٨ عاماً، وكان قد احتُمل بالمنزل. وأصيب ج. ج. نتولي، أخو بهيكي نتولي ورئيس فرع «المؤتمر الوطني الإفريقي» في متوتوبا، بإصابات خطيرة في الهجوم الذي وقع بعد خمسة أيام من اشتراك كل من

بقضاء عامين من «التوعية من خلال العمل الشاق» عقاباً على «إثارة الشغب».

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هؤلاء السجناء قد اعتُقلوا جميعاً لا لشيء سوى ممارستهم السلمية لحقهم الأساسي في حرية التعبير والحرية النقابية، بما في ذلك انضمامهم إلى جماعات مستقلة تدافع عن حقوق العمال.

كولومبيا

أنشئت القوات شبه العسكرية في كولومبيا بادئ ذي بدء على أيدي القوات المسلحة التي تولت أيضاً تدريبها. وعلى الرغم من إلغاء الأساس القانوني لها في ١٩٨٩، فإنها مستمرة في ممارسة نشاطها دون أن يلحقها عقاب. وفي يوليو/تموز ١٩٩٤، أصدرت جماعة شبه عسكرية تُطلق على نفسها اسم «كولومبيا دون جنود العصابات» بياناً أعلنت فيه الحرب ضد «الأعضاء والساسة والمقاتلين الذين ينتمون إلى الجماعات التخريبية في البلد»، ومضت قُدماً لتعلن أنه تماماً مثلما أن قوات حرب العصابات لم تحترم المعارضين غير المقاتلين، «فإننا لن نحترم نحن أيضاً كوادهم السياسية والنقابية».

وفي ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، اختطفت هيرناندو كوادروس، من منزله وقُتل؛ وكان هيرناندو زعيماً نقائياً لفرع نقابة عمال النفط في تيبو. وفي الوقت نفسه، جرت محاولات فاشلة لاختطاف أعضاء آخرين في نفس النقابة. ويُعتقد أن الجماعات شبه العسكرية التي تعمل بالتعاون مع القوات المسلحة في المنطقة هي التي نفذت الاغتيال. وفي ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، قتل بعض المسلحين رودريغو فلوريز عندما أطلقوا النار على المقر الرئيسي «للاتحاد الوطني» والحزب الشيوعي الكولومبي». وكان المبنى، بسبب التهديدات الموجهة ضد «الاتحاد الوطني» والحزب الشيوعي الكولومبي، تحت حراسة الشرطة حتى

«هؤلاء السجناء قد اعتُقلوا جميعاً لا لشيء سوى ممارستهم السلمية لحقهم الأساسي في حرية التعبير والحرية النقابية»

تحت الاضواء



المستقلة لموظفي شرطة إقليم كوسوفو وعضو قيادي في فرع النقابة في برستينا، للإيقاف في الشارع بواسطة ثلاثة من ضباط أمن الدولة ثم أجبروه على ركوب إحدى السيارات. واقتيد إلى

«هدد المستجوبون بلال إدريسي بالقتل. ثم أخذوه وهو معصوب العينين إلى ساحة أجروا فيها إعداماً صورياً»

أحد المباني حيث شُغل عن أسباب اعتقاله من الشرطة، ودوافعه للانضمام إلى النقابة المذكورة وعن أنشطتها. ثم لُكِمه مستجوبوه وضربوه بهراوة مطاطية وعصا كهربائية - حسبما زعم. وفي الساعات الأولى من الصباح، أُجبر بلال إدريسي، حسبما زعم، على التوقيع على بيان أُلْمِي عليه، و«اعترف» فيه بأنه قام بالإعداد لاعتقال الدكتور إبراهيم روغوف، زعيم طائفة ذوي الأصول الألبانية في إقليم كوسوفو، وبأنه جمع معلومات ليوصلها لأجهزة المخابرات السرية في ألبانيا. وهدد المستجوبون بلال إدريسي بأنه سوف يُقتل. وقد سبق وهو معصوب العينين إلى ساحة أجروا فيها إعداماً صورياً. وبعد ذلك تركوه، وفي النهاية تمكن من الوصول عائداً إلى برستينا. وقد رفع بلال إدريسي دعوى قضائية ضد ستة من ضباط الشرطة ذكر أسماء ثلاثة منهم ولم يعرف أسماء الثلاثة الآخرين. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٤، ورد أن بلال إدريسي قد فر من البلاد، مصطحباً زوجته وأولاده وأخاه، تفادياً لأي اضطهاد آخر من قبل الشرطة. وعلى مدى ثلاث مرات في شهر ديسمبر/كانون الأول، دُكر أن الشرطة حضرت إلى منزله في برستينا للبحث عنه وعن أخيه غازمند (وهو أيضاً عضو في «النقابة المستقلة لموظفي الشرطة في كوسوفو») وهددوا أمهما.

عليهم إلى مخفر شرطة كواسمين. وقام أفراد من شرطة كوازولو، حسبما زعم، بمهاجمة المعتقلين واصفين إياهم بأنهم «أبناء مانديلا». وأتهم جميع الذين اعتقلوا بحيازة أسلحة وذخائر غير مرخصة، وأتهم ج. ج. نتولي بالشروع في القتل العمد. وفي ٢٣ ديسمبر/كانون الأول أفرج عن المعتقلين بكفالة، ورفضت الشرطة إعادة الأسلحة النارية المرخصة.

وعلى الرغم من أن أفراد جهاز شرطة جنوب إفريقيا قبضوا على شخص مشتبهِ في صلته بجريمة قتل غريس نتولي وثولاني مباتا، وجريمة إصابة ج. ج. نتولي بجراح، إلا أن الشخص المشتبهِ فيه قد أطلق سراحه فيما بعد بكفالة. وفي ١٠ فبراير/شباط، شرع رجال مسلحون من جديد في مهاجمة بيت نتولي في متوباتوبا. ونجا بهيكي نتولي وغيره من أفراد الأسرة الذين كانوا موجودين من هذه المحاولة دون إصابات.

إن منظمة العفو الدولية لاتزال يعترها القلق على سلامة أسرة نتولي وغيرهم من سكان منطقة متوباتوبا الذين يتعرضون لهجوم رجال مسلحين لا يلاحقهم عقاب على ما يقرّفونه.

يوغوسلافيا السابقة

منذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، أُلقي القبض في إقليم كوسوفو على ما يزيد عن ١٧٠ شخصاً من موظفي الشرطة السابقين وجميعهم من أصول ألبانية. ولا يزال نحو ١٣٠ منهم رهن الاعتقال للتحقيق في تهم تتعلق بإنشاء قوة شرطة «موازية» بغرض تحقيق انفصال كوسوفو عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باستخدام القوة. وقد شكوا محاموهم مراراً من أن هؤلاء الرجال قد تعرضوا للتعذيب على أيدي الشرطة عقب القبض عليهم، كما شكوا من أن انتهاكات جسيمة للإجراءات قد حدثت وأدت إلى تقويض حق المتهمين في الدفاع. وحتى الآن لم تبدأ أي محاولات بعد.

وفي ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، تعرض بلال إدريسي، وهو عضو في «النقابة

بهيكي وج. ج. نتولي في اجتماع سلام في متوباتوبا في أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. وقال الأشخاص الذين حضروا الاجتماع إن ج. ج. نتولي قد قاطعته صيحات لإسكانته وجهتها مجموعة من الحاضرين ورد أنهم من مؤيدي «حزب حرية إنكاثا» وأنهم هددوه بالموت تهديداً صريحاً، وبالرغم من أن الوزير الإقليمي للسلامة والأمن وبعض المسؤولين بالشرطة كانوا من بين الحاضرين، إلا أنهم لم يقوموا بأي مساعٍ للتدخل. ومنذ اعتقاد أول انتخابات غير عنصرية في جنوب إفريقيا في إبريل/نيسان ١٩٩٤، شرعت مجموعة من الشباب المسلحين تسليحاً ثقيلاً، ويظهرون ارتباطهم بـ«حزب حرية إنكاثا»، في حملة لطرد أي شخص يُعتقد أنه متعاطف مع المؤتمر الوطني الإفريقي خارج منطقة متوباتوبا. وكان هؤلاء الرجال، حسبما أفادت الادعاءات، يعملون بمساندة أفراد معينين ينتمون إلى مخفر الشرطة المحلي في كواسمين، والذي ظل تحت سيطرة شرطة كوازولو.

وكان منزل عائلة نتولي قد سبق الهجوم عليه في ليلة ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، عندما تعرض نحو اثني عشر منزلاً في متوباتوبا للحرق أو الإتلاف، وأجبر شاغلوها على الفرار. ووقع الهجوم عقيب اجتماع بالمنطقة هدد فيه المتحدثون مؤيدي المؤتمر الوطني الإفريقي أو أي شخص يقوم بإيوائهم. ولم يتخذ ضباط شرطة ما كان يسمى «الوطن» سابقاً، والذين حضروا هذا الاجتماع أي خطوات ضد أصحاب تلك التهديدات. وعندما أحاط بعض الرجال المسلحين بمنزل نتولي في ٢١ ديسمبر/كانون الأول وأطلقوا النار عليه، حاول ج. ج. نتولي الدفاع عن المنزل بالرّد على إطلاق النار بالمثل مستخدماً سلاحاً نارياً مرخصاً. وبعد ابتعاد المهاجمين، دخل أفراد من شرطة كوازولو «ووحدة الاستقرار الداخلي» التابعة للشرطة، في متوباتوبا، بيت نتولي، وصادروا أسلحة نارية مرخصة، وقبضوا على ج. ج. نتولي وأربعة من مرافقيه. واقتادت الشرطة الأشخاص المقبوض



عدد من العمال الستة عشر من شركة «تيليكوم» للاتصالات السلوكية للملكة للدولة أثناء اعتقالهم ستة أشهر بموجب التشريع الكولومبي لمناهضة الإرهاب، وذلك لمشاركتهم في إضراب في عام ١٩٩٢.

ما يمكنك أن تفعله لمساعدة الأفراد الذين وردت حالاتهم في هذا العدد من باب «تحت الأضواء»

مصر

اكتب إلى: سيادة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية/ قصر عابدين/ القاهرة/ جمهورية مصر العربية. واستحث الحكومة على التحقيق في وفاة الأربعة الذين قُتلوا في مصنع شركة مصر للغزل والنسيج في كفر الدوار، وعلى نشر نتائج التحقيق، وعلى تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى ساحة العدالة. واطلب من الحكومة أيضاً أن تساند حق الإضراب وحق التجمع السلمي.

الصين

اكتب إلى: Premier Li Peng/ Guowuyuan (State Council)/ 9 Xihuangchenggenbeijie/ Beijingshi 10032/ People's Republic of China.

أو اكتب إلى السفارة الصينية في بلدك؛ أعرب عن

جنوب إفريقيا

إذا أردت أن تساعد في إثارة الوعي والإعراب عن القلق بشأن الأوضاع في جنوب إفريقيا، نرجو إرسال نسخ من المقال الوارد في هذا العدد من «تحت الأضواء» إلى ممثلي حكومة جنوب إفريقيا في بلدك، وكذلك إلى من يمثلونك أنت عن طريق الانتخاب.

يوغوسلافيا السابقة

اكتب إلى: Zoran Sokolovic/Ministar Unutrasnjih poslova Republike Srbije/Kneza Milosa 101/ 11000 Beograd/ Yugoslavia.

وأعرب عن قلقك لأن عدداً من أعضاء «النقابة المستقلة لموظفي الشرطة في إقليم كوسوفو»، ومنهم بلال إدريسي، قد قبض عليهم وعُذبوا على أيدي ضباط الشرطة في كوسوفو.

قلقك لأن السجناء المذكورين اعتقلوا اعتقالاتاً تعسفياً من جراء ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والحرية النقابية، واطلب من السلطات إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط.

كولومبيا

اكتب إلى: Señor Presidente Ernesto Samper Pizano/ Presidente de la República/ Palacio de Nriño/ Santa Fe de Bogotá/ Colombia.

واطلب إجراء تحقيق فوري وشامل في جميع حالات القتل أو الشروع في القتل التي يشتهب في أن وراءها دوافع سياسية، وكذلك في التهديدات أو المضايقات من جانب قوات الأمن أو الجماعات شبه العسكرية، واطلب بنشر نتائج التحقيق وتقديم من تثبت مسؤوليتهم إلى ساحة العدالة. واطلب أيضاً اتخاذ تدابير لحماية أرواح الزعماء النقابيين، واتخاذ خطوات لتسريح القوات شبه العسكرية.

تحديث بشأن حالات النقابيين التي وردت خلال العام الماضي في باب «تحت الأضواء»

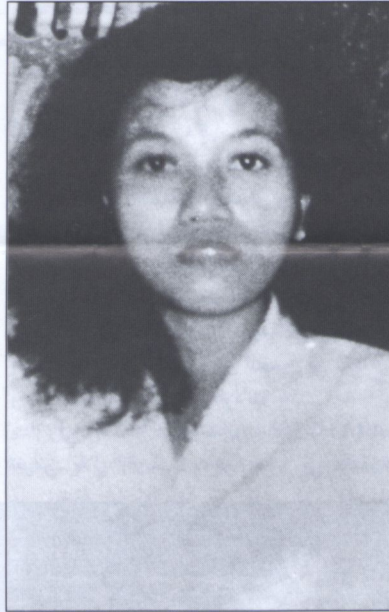


ليو جينشينغ - الصين

الحكمة العليا لشرق جاوة بإلغاء حكم الإدانة الصادر ضد الشخص الرئيسي المشتبه فيه، وهو جودي سوزانتو، دعت «اللجنة الإندونيسية القومية لحقوق الإنسان» الشرطة لإعادة فتح التحقيق في جريمة قتل مارسينا.

ولم ترد معلومات جديدة حول مقتل ميايلو ميانبي، وهو نقابي قيادي، في تشاد. كما لم ترد أية أنباء عن عبد الحق رويسبي، وهو عضو نشط في «الاتحاد المغربي للشغل»، وكان قد «اختفى» من منزله في الدار البيضاء منذ حوالي ٣٠ عاماً. وفي كولومبيا، لا يزال ولسون مونزالفو نافارو يتلقى التهديدات بالقتل، ويعتبر لمصايدة قوات الأمن.

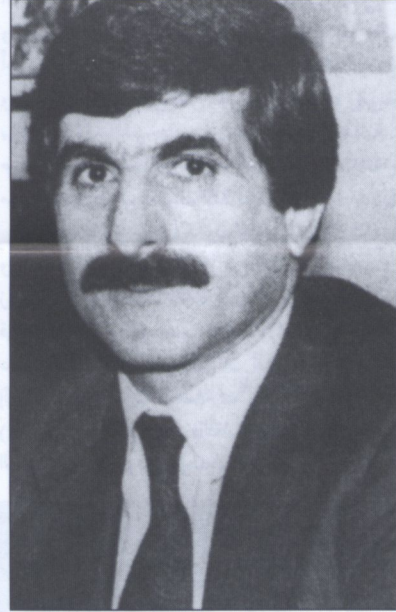
وردت السلطات البرازيلية على أعضاء منظمة العفو الدولية، وأخبرتهم أن تحقيقاً أجري في مقتل أرنالدو ديلسيديو فيريرا في عام ١٩٩٣، وقد أسفر عن توجيه اتهامات ضد ثلاثة أشخاص. ومع ذلك، فحتى الآن لم يُقبض على هؤلاء الأشخاص، ولم يُقدّموا إلى المحاكمة.



مارسينا - إندونيسيا

ليو جينشينغ عضواً مؤسساً في «اللجنة التحضيرية لاتحاد عمال الصين الحر»، كما أنه شارك في أنشطة مؤيدة للديمقراطية.

وفي إندونيسيا، ما تزال الجهود متواصلة لتقديم قتل مارسينا إلى العدالة. وكانت مارسينا، البالغة من العمر ٢٥ سنة، قد اختُطفَت، واغتُصبت بطريقة وحشية، ثم قُتلت؛ وذلك بعد أن شاركت في إضراب بمصنع الساعات الذي كانت تعمل فيه. وقد حُكم على تسعة مدنيين بأحكام بالسجن تصل إلى ١٧ سنة بتهمة قتل مارسينا، بينما صدر حُكم على أحد ضباط الجيش بالحبس لمدة تسعة أشهر لتفاسه عن الإبلاغ عن الجريمة المذكورة إلى رؤسائه. ومع ذلك، فقد وقعت مخالفات خطيرة في المحاكمات المدنية، تتضمن استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات، مما أدى إلى إثارة الشكوك حول عدالة المحاكمات، كما أن السلطات العسكرية التي يُعتقد أنها مسؤولة عن جريمة القتل العمد لم تُعاقب. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، وفي أعقاب قيام



منير جيلان - تركيا

في تركيا، أُطلق سراح منير جيلان في ٢٩ يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. وكان منير جيلان، وهو رئيس «نقابة عمال النفط» في مدينة باتمان في جنوب شرق تركيا، قد قبض عليه لأقواله التي هاجم فيها عمليات القتل السياسي في تلك المنطقة. وقوات الأمن متورطة في كثير من هذه العمليات، ومن بين الضحايا أعضاء في «نقابة عمال النفط». وقد أدين منير جيلان بتهمة التحريض على «العداوة والكراهية»، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ شهراً اعتباراً من يونيو/حزيران ١٩٩٤.

عندما وردت حالة ليو جينشينغ في باب «تحت الأضواء» الخاص بالنقابيين في العام الماضي، كان في انتظار المحكمة في الصين بتهمة «تنظيم وقيادة جماعة معادية للثورة» و«القيام بدعاية وتحريض معادين للثورة». وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، حُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ليو جينشينغ من سجناء الرأي، وأنه سُجن بسبب معتقداته التي يعتنقها بصورة سلمية. وقد كان



مناشدات عالمية

المكسيك

جمهورية كوريا

تشاد

تفيد التقارير أن الأسقف همويل رويز Samuel Ruiz وبعض رجال الدين الآخرين بالكنيسة الكاثوليكية في ولاية تشياباس المكسيكية يواجهون موجة متصاعدة من المضايقة والترويع، تشمل تهديدات بالقتل، واعتداءات بدنية، وذلك لعملهم في مجال تأييد وحماية حقوق سكان البلاد الأصليين في تشياباس. وقد ظل أعضاء الكنيسة الكاثوليكية، بقيادة الأسقف رويز، يعملون على مساندة وحماية حقوق الأهالي الأصليين على مدى عقود كثيرة، إلا أنهم جابهوا معارضة كبيرة من السلطات المحلية وأصحاب الأراضي الأثرياء، بسبب جهودهم هذه.

لقد قام الأسقف رويز أسقف سان كريستوبال دي لاس كاساس بدور جوهري في مفاوضات السلام الأخيرة بين جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «جيش زاباتاستا للتحرير الوطني» والحكومة المكسيكية. وفي فبراير/شباط الماضي تظاهر ضده المئات من أصحاب الأراضي والمناوئين للسكان الأصليين، ورددوا الشتائم ووجهوا التهديدات وقذفوا بالأحجار. كما تلقى الأسقف رويز أيضاً تهديدات بالقتل في عام ١٩٩٤.

وكان من بين الذين هُددوا أيضاً أو ضُيقوا الأب خافيير رويز فيلازكو Javier Ruiz Velazco الذي ورد أن أفراداً من «الشرطة القضائية الاتحادية» قد قاطعوه أثناء القداس ثم استجوبوه بعد ذلك حول صلاته المزعومة بجماعات المعارضة المسلحة.

وعاني من المضايقة أيضاً خوسيه ألبرتو بانياغوا ميجانغوس José Alberto Paniagua Mijangos، وهو طالب في كلية القساوسة الكاثوليك في سان كريستوبال دي لاس كاساس. وحسبما أفادت الادعاءات، فقد قيل له إنه سوف يعاني من «النكبات» إذا استمر في عمله الرعوي الكنسي، كما ذكر أن أفراداً في سيارة لا تحمل علامات مميزة قد تعقبوه، ويُعتقد أنهم أعضاء في «الشرطة القضائية الاتحادية».

نرجو الكتابة للإعراب عن القلق بشأن سلامة الأسقف صمويل رويز، والأب خافيير رويز فيلازكو، وخوسيه ألبرتو بانياغوا ميجانغوس، وغيرهم من أعضاء الكنيسة الكاثوليكية في تشياباس، وكذلك لحث السلطات على اتخاذ التدابير الفورية لضمان سلامتهم وتقديم المسؤولين عن التهديدات الموجهة إليهم لساحة العدالة. وُترسل الخطابات إلى:

Lic. Ernesto Zedillo Ponce de León/
Presidente de la República/Palacio Nacional/06067 México DF/México

أو إلى:

Lic. Esteban Moctezuma Barragán/
Secretario de Gobernación/Secretaría de Gobernación/Bucarewli 99, 1er. Piso/Col. Juárez/06699 México DF/México.



كيم سام سوك Kim Sam-Sok، عمره ٢٨ سنة، من مناهضي التسليح النووي ومن أنصار الحلول السلمية، ويقضي حكماً بالسجن أربعة أعوام في سجن تايجون، بجمهورية كوريا الجنوبية، عقاباً على جرائم ادّعى أنه ارتكبها، وذلك بموجب «قانون الأمن القومي» للبلاد.

وكان كيم سام سوك قد قبض عليه في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ وأدين في فبراير/شباط ١٩٩٤ لتسريبه «أسراراً تتعلق بالدولة» ولاتصاله بإحدى الجماعات في اليابان يُدعى أنها موالية لكوريا الشمالية. وقد تبنت منظمة العفو الدولية حالته باعتباره أحد سجناء الرأي، بناءً على أن هذه التهم عارية من الصحة. ومنذ ذلك الحين توافرت ادعاءات بأن إدانة كيم سام سوك والعقوبة الصادرة عليه استندت إلى أدلة زائفة قدمها جهاز الاستخبارات في كوريا الجنوبية والمعروف باسم «وكالة التخطيط للأمن القومي». ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، ادّعى موظف سابق في «وكالة التخطيط للأمن القومي» أنه علم من الوكالة أن ثمة خطأ ترمي إلى تفتيق قضية ضد كيم سام سوك وأخته كيم أون جو. وكانت كيم قد قبض عليها في نفس الوقت الذي قبض فيه على أخيها، وبمقتضى ادعاءات مشابهة، إلا أنها أُفرج عنها في فبراير/شباط ١٩٩٤ وقال كيم سام سوك إنه ضُرب وجُرد من ثيابه وأُعطي عليه اعتداءً جنسياً في أثناء قيام أعضاء «وكالة التخطيط للأمن القومي» باستجوابه. وهو محتجز حالياً في زنزانه لا يدخلها ضوء الشمس، ويخضع لضغوط مستمرة لكي «يغير معتقده» (أي يتخلى عن معتقدهات الشيوعية الحقيقية أو المزعومة). نرجو الكتابة إلى:

President Kim Young-Sam/The Blue House/1 Sejong-no/Chongno-gu/Seoul/Republic of Korea

والمطالبة بإطلاق سراح كيم سام سوك فوراً ودون شروط، حيث إنه سجين من أجل ممارسته الحالية من العنف لحقه في حرية التعبير والحرية النقابية، كما نرجو المطالبة بإجراء تحقيق مستقل في الملبسات التي أحاطت بتقديم «وكالة التخطيط للأمن القومي» - حسبما يُدعى - أدلة زائفة لإدانة كيم سام سوك وكيم أون جو.

تعرض محمد كوتي يعقوب، Mahmat Koty Yachoub الذي كان

أفراد الشرطة السرية التشادية والحرس الجمهوري قد ألقوا القبض عليه في يوليو/تموز ١٩٩٤، لسوء المعاملة والتعذيب أثناء احتجازه.

وقد أوضح فحص طبي أجري عقب الإفراج عنه - ضمن عفو رئاسي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ - وجود شلل جزئي في يده اليمنى. وما تزال به ندوب من أثر التعذيب والضرب.

وقد اعتقل أفراد الشرطة السرية التشادية محمد كوتي يعقوب بمجزل عن العالم الخارجي لمدة ٤٥ يوماً. وورد أنه بعد إلقاء القبض عليه ضُرب حتى فقد الوعي، وكانت يده تُقيدان خلف ظهره ولا تُفك القيود إلا بضع دقائق كل ثلاثة أو أربعة أيام للسماح له بتناول الطعام.

ويبدو أن محمد لم يُقبض عليه إلا لأنه أخو عباس كوتي، الرئيس السابق للمجلس الوطني للإنصاف، وهي جماعة معارضة مسلحة. واتهم محمد بالعمل لصالح «المجلس الوطني للإنصاف». وكان أخوه، الذي سبق أن أعلن تخليه عن العنف في اتفاق مع الحكومة في أغسطس/آب ١٩٩٣، قد أعدم خارج نطاق القضاء على أيدي «الحرس الجمهوري» في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣.

إن محمد كوتي يعقوب هو واحد من أشخاص كثيرين اعتُقلوا بصورة تسفية، وعُذبوا أثناء وجودهم في الحجز التابع للشرطة السرية التشادية و«الحرس الجمهوري».

نرجو الكتابة إلى: Colonel Idris Déby/Président de la République/Président de la République/N'Djaména/Chad.

وذلك لدعوة السلطات التشادية لكي تجعل هذه الجهات تلتزم بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء، ولكي تُقدم المشتبه في انتهاكهم حقوق السجناء إلى ساحة العدالة.

إفراج

غوناي أصلان، مؤلف وصحفي بالتلفاز التركي عُرضت حالته في «مناشدات عالمية» من عدد أغسطس/آب ١٩٩٤، وقد أطلق سراحه في أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. وفي ٢٢ فبراير/شباط ١٩٩٥ اتصل بمنظمة العفو هاتفياً وقال: «إن أول مهمة لي لحظة وصولي إلى هنا هو أن أشكر منظمة العفو الدولية. وأرجو أن تشكروا أعضاء منظمكم على كل ما بذلوه من جهود لصالحني - لقد غمرني إحساس قوي بمساندتهم وأنا في السجن. إذ تلقيت كثيراً من الرسائل ونُسخ الرسائل التي أرسلت إلى السلطات. فرغت من روحي المعنوية. وكان غوناي قد قبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ وأدين بموجب «القانون التركي لمناهضة الإرهاب» بتهمة «الدعاية الانفصالية» بسبب كتابه «٣٣ رصاصة/تاريخ من الأحرار».

مناشدات

(إن مناشدة منك إلى السلطات تر تساهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب). يوسعك (إن تساهم على تحرير سجين من سجناء الرائي، أو إيقاف التعذيب، أو إعارة الحرية لأحر ضحايا «الاغتفاء»، أو (الميلولة وون) (عديم شخص). (الضحايا كثيرين، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها. تنبيه، لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

الصحفيون يتعرضون للهجوم في الصراع بين إكوادور وبيرو



© Claudia Daut/Reuters

أفادت التقارير أن الصحفيين الذين يقومون بتغطية الصراع المسلح بين إكوادور وبيرو، الذي اندلع في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ بسبب نزاع إقليمي طويل الأمد، كانوا هدفاً لانتهاكات حقوق الإنسان في حوادث منفصلة تورط فيها العسكريون من كلا البلدين. ففي ٧ فبراير/شباط ١٩٩٥، تعرض صحفيان من بيرو، هما خوسيه مارينيو لانيي وكارلوس موريولا مارتينيز، للهجوم خارج شركة اتصالات سلكية ولاسلكية في العاصمة الإكوادورية كيتو على أيدي ثمانية رجال انهالوا عليهما باللكمات، وضربوهما بالعصي. وذكر أنهما هما وغيرهما من صحفيي بيرو المعتمدين ظلوا منذ وصولهم إلى المدينة خاضعين للمراقبة والتعقب، كما أن خوسيه مارينيو تلقى رسالة تهديد من مجهول. وحسبما ورد، فقد أظهر اثنان من مهاجميهما بطاقات هوية خاصة بالجيش الإكوادوري عندما طلب منهما خوسيه مارينيو ما يثبت هويتهما في مناسبة سابقة. وبعد ذلك بخمسة أيام، اقتيد الصحفيان الإكوادوريان راميرو كويفا وبابلو رايس إلى الحجز في نقطة تفتيش عسكرية بالقرب من بورتو بيزارو

التابعة لمقاطعة تومبيس. ثم نُقِلَا إلى الحجز التابع لمشاة البحرية في بيرو الذين قاموا بتعذيبهما وفقاً لما ذكرته الادعاءات. فقد تم تكبيل أيديهما، ودفنهما في الرمل حتى العنق، ثم أدخلوا فيما بعد في كيسين من البلاستيك وقيل لهما إنهما سوف «يُذَفَّ بهما في عرض البحر». وبينما كانا معصوبي العينين، اقتيدا إلى إحدى الزنانات حيث أُسْعَا ضرباً. وقبل الإفراج عنهما، صُوِّبَت أسلحة نارية إلى رأس كل منهما، فيما يبدو أنه محاولة لإرغامهما على القول بأنهما يعملان لحساب أجهزة الاستخبارات الإكوادورية.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية خطابات إلى حكومتي البلدين، داعية إلى إجراء تحقيق فوري وشامل ومستقل في هذه الحوادث، ومطالبة بنشر نتائج التحقيق، وتقديم من تتأكد مسؤوليتهم عنها إلى ساحة العدالة. وأكدت الخطابات ما تلتزمه منظمة العفو الدولية من موقف حيادي صارم لزاء الصراع، ولكنها حثت كلا الطرفين على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الدولية الأساسية والمعايير الإنسانية الرامية إلى حماية المدنيين وأعضاء القوات المسلحة العاجزين عن مواصلة القتال.

لعلاه، مجند إكوادوري ينتظر نقله إلى الحدود لدناه، جنود من بيرو يحملون جثمان أحد ضحايا الصراع



© Domingo Garibaldi/Reuters



تصدر كل شهر بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور لدناه.

البحرين

القوات المسلحة تطلق النار على المتظاهرين

بموجب أحكام قانون أمن الدولة. وفي ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيقات مستقلة في الملبسات التي أحاطت بحالات القتل، وإلى منح جميع الذين اعتقلوا الحق في الاتصال بمحام من اختيارهم. كما طلبت المنظمة من الحكومة السماح لممثليها بالقيام بزيارة للبحرين لتقصي الحقائق، إلا أنها لم تلتق رداً حتى الآن. وبالرغم من الطلبات المتكررة للقيام بهذه الزيارة، فإن مبعوثي منظمة العفو الدولية لم يتمكنوا من زيارة البحرين منذ عام ١٩٨٧.

الفترة نفسها، حدثت اعتقالات بالجملة والكثير من عمليات الترحيل القسري، كما أفادت الادعاءات بتعرض كثير من المعتقلين للتعذيب في أعقاب القبض عليهم، ومنهم الشيخ علي سلمان وهو إمام مسجد الخواجة.

وكان سبب تفجر المظاهرات هو عمليات الاعتقال التي تمت فيما يتصل بالتوقيع على عريضة تدعو أمير البحرين إلى إعادة البرلمان الذي عُطِّل منذ عام ١٩٧٥. ويُعتقد أن مئات الأشخاص، الذين قد يكون بعضهم من سجناء الرأي، هم الآن معتقلون بمعزل عن العالم الخارجي

تشعر منظمة العفو الدولية بقلق خطير مبعثه أوضاع حقوق الإنسان الآخذة في التردّي في البحرين، وذلك في أعقاب اندلاع القلاقل على نطاق واسع في ديسمبر/كانون الأول الماضي. ففيما بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ وفبراير/شباط ١٩٩٥ لقي خمسة متظاهرين على الأقل مصرعهم برصاص أفراد قوات الأمن المسلحة، وكان بين الضحايا هاني عباس خميس وهاني أحمد الواسطي.

وفي يناير/كانون الثاني، تُوفي اثنان آخران، من جراء التعذيب وأحدهما يدعى حسين قمبر. وخلال